



منظمة العمل العربية

المنتدى العربي للتشغيل

((بيروت ، 19 - 21 / 10 / 2009))

ورقة عمل حول
انعكاسات الأزمة العالمية على البطالة والتشغيل
في البلدان العربية

إعداد

منظمة العمل العربية

الأوراق المعدة من قبل منظمة العمل العربية

والمقدمة للمنتدى العربى للتشغيل

(بيروت ، 19 - 21 / 10 / 2009)

تنظم بصورة مشتركة منظمتا العمل العربية والدولية ، المنتدى العربى للتشغيل (بيروت ، 19 - 2009/10/21) .

وقد أعدت منظمة العمل العربية أربع أوراق عمل تقدم إلى المنتدى فى مجموعات العمل المناسبة . وقام بإعداد هذه الأوراق مجموعة من الخبراء العرب المشهود لهم بالخبرة فى مجالهم .

وهذه واحدة من الأوراق المذكورة وقائمتهما كما يلي :

1- تشغيل الشباب العربى فى زمن الأزمة (إعداد د . بيان حرب) .

2- انعكاسات الأزمة العالمية على البطالة والتشغيل فى البلدان العربية (إعداد د . حسين الديماسى) .

3- دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى تخفيف أزمة البطالة (إعداد د . إيهاب مقابلة) .

4- دور منظمة العمل العربية فى حماية المرأة العاملة (إعداد أ . خليل أبو خرمة) .

واختيار هذه الموضوعات جاء متوافقا مع أهداف المنتدى الذى يركز على دعم التشغيل كاستجابة إيجابية لتبعات الأزمة العالمية على التشغيل والبطالة . كما تأتى موضوعات هذه الأوراق متوافقة مع نتائج اجتماع القمة العربى فى الكويت الذى اختص فقط بالجوانب الاقتصادية والتنموية والاجتماعية . وقد تضمنت نتائج تلك القمة من إعلان وبرنامج عمل وقرارات عناية خاصة بالتشغيل واستندت فى ذلك على إعلان الدوحة الذى نتج عن المنتدى العربى للتنمية والتشغيل والذى نظمته منظمة العمل العربية بالتعاون مع حكومة قطر (نوفمبر 2008) .

وقد أقرت قمة الكويت اعتماد عقد عربى للتشغيل (2010 - 2020) يتحقق خلاله تخفيض معدلات البطالة ونسبة الفقراء المشتغلين إلى النصف . وتتنزاد الإنتاجية بـ 10% ويتم تطوير إعداد القوى العاملة لتناسب احتياجات أسواق العمل . كما يتم فيه تشجيع تنقل الأيدي العاملة فيما بين البلدان العربية وتيسير الاستثمارات البيئية والدعم العربى المالى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

كما تضمنت نتائج القمة عناية خاصة بالشباب العربى والمرأة العربية وعلى مستوى الاقتصاد الكلى حدد عام 2015 لتحقيق منطقة جمركية عربية واحدة وعام 2020 لتحقيق سوق اقتصادية عربية واحدة .

وهناك صور توافق عديدة بين نتائج قمة الكويت (يناير 2009) ومحتوى الميثاق العالمى من أجل التشغيل كاستجابة للأزمة الذى أقر بعد ذلك بنصف سنة (يونيو 2009) .

وهناك صور تطابق وتكامل بين جهود كل من منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية وفرص تعاون أوثق وأعمق لتنفيذ برنامج عربى مشترك يساعد على تنفيذ الالتزامات التى أقرتها القمة العربية فى الكويت وما جاء فى الميثاق العالمى من أجل التشغيل الذى أقر بالاجماع فى منظمة العمل الدولية ولقى دعما دوليا واسعا .



انعكاسات الأزمة العالمية على البطالة و التشغيل في البلدان العربية

مما لا شك فيه أن الأزمة الاقتصادية الحادة التي تهز العالم اليوم سوف يكون لها وقعا سيئا للغاية على العالم العربي خصوصا من حيث البطالة و التشغيل. غير أن هذه الأخطار و التحديات لا يمكن تقديرها حق قدرها إلا إذا وضعناها في إطارها الشامل و الحقيقي أي في إطار النكسة الخانقة التي ما فتئت تعاني منها المنظومة الرأسمالية العالمية برمتها، ذلك أن العالم العربي حلقة لا تتجزأ عن هذه المنظومة، وهي تتفاعل معه تمام التفاعل إن كان ذلك سلبيا أو إيجابيا. و لذا فسوف نتطرق في هذه الورقة إلى قراءة نقدية للأزمة الاقتصادية التي تصيب العالم اليوم و ذلك من حيث جذورها و تداعياتها و معالجاتها. و في مرحلة ثانية سوف نجتهد قدر الإمكان لبلورة بعض الاقتراحات تساعد على تلطيف تداعيات هذه الأزمة و رسم مسالك الخروج منها.

I - جذور الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية و تداعياتها

تعود جذور الأزمة الاقتصادية الحالية إلى أواسط السبعينات و بصورة أدق إلى أواسط الثمانينيات من القرن الماضي. و يكمن أصل الداء و البلاء في التباين الفادح و المتزايد في موازين القوى بين الأطراف الاجتماعية، و ذلك لصالح اصحاب العمل و على حساب العمال. و يعود هذا الاختلال في موازين القوى بين الأطراف الاجتماعية إلى عدة عوامل متداخلة نذكر منها بالخصوص:

1- الففرة التكنولوجية العظيمة التي ظهرت منذ أواسط الثمانينيات و المتمثلة في الانتقال من وسائل إنتاج يدوية إلى وسائل إنتاج ميكانيكية (الفلاحة، البناء، الأشغال العامة، المناجم)، من ناحية، و في الانتقال من وسائل إنتاج ميكانيكية إلى وسائل إنتاج ربوتية (الصناعات التحويلية، جلّ الخدمات)، من ناحية أخرى. و قد حملت هذه الففرة التكنولوجية في طياتها طاقات إنتاج و إنتاجية هائلة، غير أن العلاقات المهنية بين الأطراف الاجتماعية لم تواكب هذه الففرة التكنولوجية (عدم التقليل في مدة العمل و تحسين القدرة الشرائية للعاملين) مما أدى إلى سوء استغلال طاقات الإنتاج (تراخي الطلب مقارنة بتصاعد القدرة على الإنتاج)، من ناحية، و إلى تضخم البطالة،

من ناحية أخرى (تسارع استبدال العمال بالآلة). و قد ساهم استفحال البطالة هذا بقدر كبير في إضعاف القدرة التفاوضية للعمال و بالتالي في تفشي أنماط التشغيل الهشة كالعامل بعقود محدودة المدة و العمل بالمناولة و العمل بوقت جزئي و غيرها.

2- تغير اساليب النقابات العمالية و دورها التقليدي : ذلك أنه في مناخ اجتماعي تفشّت فيه البطالة جنحت أغلب النقابات العمالية إلى استبدال استراتيجيات مطلبية قوامها تحسين ظروف عيش العمال باستراتيجيات وفاقية قوامها المحافظة على فرص العمل الموجودة. وقد أدى هذا التغير لا فقط إلى تآكل النقابات العمالية و إنما أيضا إلى إفراز بيروقراطية نقابية عاجزة عن تعديل القوى لصالح العمال.

3- بروز خطاب يدعو إلى العولمة، أي إلى فتح الأسواق بعضها عن بعض : ذلك أنه منذ بداية التسعينات جنحت جلّ بلدان العالم إلى تصدير تناقضاتها الداخلية، أي إلى تدارك تباطؤ الطلب الداخلي بدفع التصدير. و منذ ذلك الحين احتدّت ظاهرة تقليص الأجور و هشاشة التشغيل و ذلك باسم المنافسة لا فقط على مستوى السوق الخارجية و إنما أيضا على مستوى السوق الداخلية.

4- إفلات "المارد الأصفر" من قمقه، أي انصهار الصين في الاقتصاد العالمي بانتهاجها الرأسمالية العشوائية في بلد يفتقد فيه العمال لأبسط الحقوق السياسية و النقابية. و قد أغرقت الرأسمالية الصينية المتوحشة أسواق العالم ببضاعتها الرديئة بخسة الثمن. و قد ساهمت هذه الظاهرة بقدر كبير في تقلص الأجور و هشاشة التشغيل في مختلف أنحاء العالم، و ذلك باسم التصدي لهذا المارد.

5- انهيار المعسكر الشيوعي الذي كان يمثل عامل ضغط على المعسكر الرأسمالي أجبر فيه الدول و اصحاب العمل طيلة "الثلاثية المجيدة 1945-1975" على الجلوس إلى الطاولة و التفاوض مع النقابات العمالية حول توزيع الثروة بأقصى ما يمكن من العدالة. و مع زوال المعسكر الشيوعي زال الضغط على الدول و اصحاب الاعمال في البلدان الرأسمالية مما ساهم بقدر كبير في اختلال موازين القوى بين الأطراف الاجتماعية على حساب الطبقة العاملة.

6- خذلان أغلب أحزاب اليسار للطبقة العاملة : ذلك أنه مع انهيار المعسكر الشيوعي أصبحت هذه الأحزاب عاجزة عن بلورة برامج مجتمعية ذاتية تنصر الطبقة العاملة، بل إن جلّ هذه الأحزاب استبطنت "اتفاق واشنطن" الداعي إلى استبدال تعديل الدولة بتعديل السوق أي إلى جعل قوى العمل تباع و تشتري كبقية السلع. و يعني ذلك أن أغلب الأحزاب اليسارية خذلت الطبقة العاملة لكونها لم تعد تكتسب إلا شعارات "يسارية" إيديولوجية تستغلها في الحملات الانتخابية و سرعان ما تنساها في حالة وصولها للحكم.

و قد أدى هذا الخلل الفادح في موازين القوى بين الأطراف الاجتماعية إلى تآكل القدرة الشرائية لأغلب فئات العمال، أي إلى احتداد التناقض بين العرض (الإنتاج) و الطلب (الاستهلاك). و رغم ذلك لم تنفجر أزمة المنظومة الرأسمالية بوضوح و حدّة إلا خلال الأشهر القليلة الماضية. و لتوضيح هذه المفارقة و جب الفصل بين عشرينيتين :

فخلال العشرية الأولى المتراوحة بين أواسط الثمانينيات و أواسط التسعينيات فقد اعتمد النمو الاقتصادي بالأساس على الطلب المتأتي من الاستثمارات الهائلة التي حققتها المؤسسات بغاية تجديد التجهيزات أي استبدال آلات إنتاج ميكانيكية بآلات إنتاج ربوتية.

أما خلال العشرية الثانية الممتدة بين أواسط التسعينيات من القرن الماضي و أواسط العشرية الحالية فقد اعتمد النمو الاقتصادي بالأساس على استهلاك الأسر المبني بقدر كبير على التداين. علما و أنه في جلّ بلدان العالم جنحت أغلب الأسر تبعا للتدهور الفادح لمداخلها الذاتية إلى التداين لا فقط لاقتناء المسكن و السيارة و الثلاجة و التلفاز و الحاسوب و الهاتف النقال و ما شابه ذلك، و إنما أيضا للتداوي و تعليم الأبناء و حتى للمضاربة في البورصة في بعض الأحيان. و على سبيل الذكر لا الحصر ففرت نسبة تداين الأسر بين 1996 و 2006 من 105% إلى 164% في بريطانيا و من 64% إلى 138% في الولايات المتحدة الأمريكية. و يعني ذلك أن أغلب الأسر في البلدان الرأسمالية المهيمنة أصبحت "تأكل قمحها حشيشا" أي أنها تقتني جزءا هاما من حاجياتها الاستهلاكية لا بمواردها الذاتية التي تمّ تحقيقها و إنما بالموارد التي تطمح في تحقيقها في المستقبل.(المصدر: منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية)

غير أنه رغم تداينهم المُجحف و استنزافهم لمدخراتهم بالكامل فإن استهلا الأسر المبني بقسط وافر على القروض العادية التقليدية لم يكن كافيا لتحريك اقتصاديات المنظومة الرأسمالية و دفعها نحو الأفضل بصورة مسترسلة و منتظمة، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار حالة الإشباع الذي بلغه استهلاك عدّة سلع كالسيارات و التجهيزات المنزلية و غيرها.

و بسبب هذا التباطؤ في الطلب المتأتي بالخصوص من الأسر تدرج استثمار المؤسسات نحو الانكماش بصورة محسوسة و متصاعدة في جلّ القطاعات الاقتصادية و بالتالي عن تراجع القروض الممنوحة لمؤسسات الإنتاج. و تبعا لذلك تكدّست الأموال العقيمة بشكل مذهل في أغلب بنوك العالم. و كان مفروضا على هذه البنوك "رفع قيمة" هذا الكمّ الهائل من الأموال العقيمة بأي شكل من الأشكال، و ذلك لمواجهة

الفوائد المسداه للمدخرين، من ناحية، و نفقات التصرف، من ناحية أخرى. و لهذا السبب جنحت جلّ بنوك العالم إلى آليات و وسائل "تعلية القيمة" مُصطنعة و غريبة نذكر منها بالخصوص:

- المضاربة في البورصات المالية : ذلك أن البنوك أقبلت بصورة مباشرة أو غير مباشرة و بشكل مذهل على اقتناء أسهم الشركات و رقاع الخزينة، مما أحدث تفاوتاً فادحاً و رهيباً بين القيمة الحقيقية لهذه الأسهم و بين أسعارها المتداولة في البورصات. و مع اندلاع الأزمة المالية بداية من خريف 2008 انهارت أسعار هذه الأسهم بنسق سريع، و يعني ذلك أن كلّ من بُني على هوى سرعان ما يذهب جفاء.
- المضاربة على السلع الإستراتيجية الحساسة كالمحروقات و المواد الغذائية : من ذلك مثلاً أن سعر النفط الخام ترنح في مستوى منخفض للغاية خلال التسعينات من القرن الماضي ثم تدرج هذا السعر خلال العشرية الماضية نحو التصاعد ليبلغ ما يقارب 150 دولاراً للبرميل في جويلية 2008، غير أن سعر النفط الخام سرعان ما انهار من جديد ليتراوح بين 50 و 70 دولاراً للبرميل. و قد شهدت أسعار المواد الغذائية الأساسية كالحبوب و الزيوت النباتية نفس التقلبات الغريبة التي مسّت أسعار المحروقات. و قد أضرت هذه التقلبات الشنيعة في الأسعار شديد الضرر بجلّ الفئات الاجتماعية في شتى أنحاء العالم.
- بلورة أنماط غريبة من القروض : وهي قروض استهلاكية دون ضمانات موجهة إلى كل الفئات الاجتماعية بما فيها الفئات المعوزة الغير قادرة على التسديد. و تتسم هذه القروض الاستهلاكية بأسعار فائدة متغيرة غير ثابتة، كما تتميز بأقساط تسديد متفاوتة غالباً ما تكون ضئيلة في سنوات الاقتراض الأولى و مضمّنة للغاية في السنوات الأخيرة للاقتراض. و قد لجأت البنوك إلى هذه الحيل لإغراء الأسر و حثهم على الإقبال على هذه الأنماط المغشوشة من القروض. و قد ظهرت هذه الأشكال المسمومة من القروض المُعبر عليها بالإنكليزية بـ " subprimes " أول الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا بسبب تدني أسعار الفائدة إلى مستويات ضئيلة للغاية، ثم ما لبثت أن تفشت هذه الأشكال من القروض بسرعة في شتى أنحاء العالم و إن كان ذلك بدرجات متفاوتة. ذلك أن جلّ الأسر تهافتت على هذه الأنماط من القروض المغشوشة كتهافت الحشرات على المبيدات نظراً لطموحاتها الاستهلاكية اللامتناهية، من ناحية، و لتراجع قدراتها الشرائية الذاتية، من ناحية أخرى. و قد سخرت الأسر هذه القروض المسمومة لا فقط للاقتناء المساكن و السيارات و التجهيزات المنزلية و إنما أيضاً للعلاج و تعليم الأبناء و حتى للمضاربة في البورصات.

و مع جنوحها الفاحش إلى القروض المغشوشة أصبحت جلّ الأسر في العالم و خصوصا في البلدان الرأسمالية المهيمنة و كأنها جالسة على براميل من البارود في انتظار شرارة ما للانفجار. و قد أنتت هذه الشرارة من الولايات المتحدة الأمريكية حيث ارتفع سعر الفائدة بصورة مذهلة و بدون سابق إنذار، إذ تصاعدت في صيف 2008 نسبة هذه الفائدة من ما يقارب 1% إلى ما يقارب 6%. و تبعا لذلك أصبحت أغلب الأسر عاجزة عن تسديد ديونها، مما أحدث اضطرابا حادا و خطيرا في التوازنات المالية لعدة مؤسسات مالية و إفلاس البعض منها كبنك الأعمال الأمريكي " Lehmann Brother " الذي أغلق أبوابه يوم 15 سبتمبر 2008 ، وهو التاريخ الذي يمكن اعتباره تاريخ انفجار الأزمة العالمية الحالية. و قد مسّ هذا الاضطراب في التوازنات المالية لا فقط البنوك و إنما أيضا شركات التأمين و شركات الوساطة و حتى مؤسسات الضمان الاجتماعي. و بالتوازي انهارت بصورة فادحة في البورصات أسعار أسهم المؤسسات المالية مما زاد الخلل حدّة في التوازنات المالية لهذه المؤسسات.(المصدر:وكالة روتر للانباء)

و عموما تدرج العالم بداية من خريف 2008 من تخمة إلى شح في السيولة المالية، إذ أعرضت جلّ البنوك عن إسداء قروض استهلاكية إضافية. و قد كان لهذا التدرج انعكاسا سلبيا للغاية على دائرة الإنتاج، إذ انخفضت بنسق كبير مبيعات السلع الصناعية و الخدمات و بالخصوص المساكن و السيارات، علما و أن القسط الأوفر من هذه السلع كان لا يباع قبل انفجار الأزمة إلا عن طريق القروض. و مع التراجع الحاد في المبيعات أجبرت عديد المؤسسات الصناعية على غلق أبوابها أو على تقليص إنتاجها. و قد أدى ذلك إلى تسريح عدد وافر و متزايد من العمال أي إلى تضخم البطالة و تراجع الاستهلاك بصورة أكثر حدّة. و هكذا نرى أن ما سُمي بأزمة مالية سرعان ما انقلب إلى أزمة اقتصادية شاملة مسّت المنظومة الرأسمالية برمتها.

II – تفاعل الدول مع الأزمة

إلى يومنا هذا لا زالت الدول تعالج الأزمة الاقتصادية بصورة مغلوبة و عشوائية. و يمكن تقسيم الإجراءات التي اتخذتها هذه الدول لمعالجة الأزمة إلى ثلاثة أصناف أساسية : صنف أول يتعلق بإنقاذ الجهاز المصرفي من الإفلاس و الاضمحلال، و صنف ثاني يتعلق بمحاولات إعطاء دفع للاقتصاد سوى كان ذلك عن طريق الاستثمار أو عن طريق الاستهلاك، و صنف ثالث يرمي إلى حماية الاقتصاد من المنافسة الخارجية.

و في إطار الصنف الأول من هذه الإجراءات جنت أغلب بلدان العالم إلى ضخ أموال عمومية هائلة في إطار برامج إنقاذ موجهة بالأساس لا لمؤسسات الإنتاج وإنما لمصارف البنك و التأمين، من ذلك مثلا أن (Citigroup) ثاني بنك أمريكي من حيث الأهمية استفاد لوحده بمنحة إنقاذ تقدر بـ 300 مليار دولار أهدتها له الدولة الأمريكية، أما المساعدات الموجهة لمؤسسات الإنتاج فإنها تُقتر تقثيرا و تُتبع في أغلب الأحيان بشروط مجحفة، من ذلك مثلا أن الدولة الأمريكية وافقت بعد جدل طويل إسداء منحة إنقاذ ببعض مليارات الدولارات لـ (General Motors) شريطة أن تقوم هذه المؤسسة بعمليات إعادة هيكلة تتمثل بالخصوص في تخفيض أجور عمّالها و تسريح البعض منهم، و يعني ذلك أن الدولة الأمريكية لازالت تعالج المر(تراجع الطلب) بما أمر منه (تقليص القدرة الشرائية للعمال الذين يمثلون أكبر فئة محركة للطلب). و بالتوازي مع هذه الإجراءات، تسرب خطاب صادر عن عدة جهات (محافظة البنوك المركزية القدماء و الجدد و مجموعة دافوس بالإضافة إلى مجموعة العشرين...) يدعو الدول إلى تأمين مؤقت للبنوك التي تمر بصعوبات مالية قصد ترميمها ثم خصصتها من جديد حين تسترجع أنفاسها، و بعبارة أوضح فإن هذا الخطاب يدعو الدول أي المجموعات الوطنية إلى خصخصة البجحة و تأمين الإفلاس. و في هذا السياق تمّ تأمين بعض البنوك و شركات التأمين الهامة التي أصبحت تشكو ضيقة مالية خانقة. و يخشى عموما أن ينجر عن برامج الإنقاذ هذه انغماس ميزانيات الدول في عجز مالي لا يطاق و إثقال الدين العمومي بصورة فاحشة و بالتالي إرهاب كاهل الأسر المتوسطة بالأداءات و تفاقم التضخم المالي نتيجة طبع النقود بلا حدود (faire tourner en plein régime la planche à billets). و لم تعد هذه الأخطار من باب الاحتمالات بل وقع بعد تكريسها في بعض البلدان الكبرى كبريطانيا.

أما الإجراءات الرامية لدفع الاقتصاد فقد تمثلت بالخصوص في تخفيضات مهمة للغاية في أسعار الفائدة على القروض بغاية حثّ الاستثمار، من ذلك أن أسعار الفائدة المديرية أصبحت تحوم في أغلب البلدان المصنّعة حول 1% . و قد صرح كبار المسؤولين في هذا البلدان أن سعر الفائدة يمكن أن يُخفض إلى مستوى الصفر إن اقتضت الضرورة ذلك. و الغريب في الأمر أن أصحاب القرار لم يولوا أي اهتمام للرصيد المعرفي أو للتجارب التاريخية في هذا الميدان. من ذلك أن المُفكر الانكليزي Keynes نبّه منذ زمن طويل أن تخفيض سعر الفائدة لا يكون له انعكاس إيجابي على الاستثمار إلا إذا خامرت رجال الأعمال آفاق تفاؤلية حول الطلب. و في نفس السياق أثبتت التجربة اليابانية منذ عقود أن تخفيض سعر الفائدة لحتّ الاستثمار لم يكن ناجعا بالمرّة في مناخ يتسم بتباطؤ الطلب، ذلك أن سعر الفائدة وصل أحيانا في هذا البلد إلى حدّ الصفر و رغم ذلك لم ينتعش الاستثمار. و عموما يُخشى أن يكون تخفيض سعر الفائدة بصورة فادحة إجراء عقيما في مناخ يتسم بشحّ السيولة، من ناحية، و بتقلص الطلب، من ناحية أخرى.

أما الإجراءات الهادفة إلى دفع الطلب أي الاستهلاك فقد اقتصر في بعض الدول على قرارات ظرفية هامشية منها مثلا إرساء "منحة لاستبدال السيارة" في بعض البلدان الأوروبية كفرنسا و ألمانيا بغاية حث الأسر على تجديد سياراتهم.

و أخيرا شرعت عدة دول في التلويح بشعارات تدعو إلى حماية السوق المحلية من ذلك مثلا الشعار الذي يرفعه الرئيس الامريكى اوباما في الولايات المتحدة الأمريكية و القائل "استهلك أمريكيا" أو الشعار الذي يرفعه ساركوزي في فرنسا و القائل "أنتج في فرنسا". و في بعض الأحيان لم تبقى هذه النزعة في مستوى الشعارات فقط بل شرع في تكريسها بصورة فعلية كالإجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية منذ بضعة أيام و المتمثل في إرساء رسوم جمركية مجحفة على الإطارات المطاطية المستوردة من الصين. و إن تفتت في السنين المقبلة هذه النزعة الحمائية فإنها ستمثل بحق الضربة القاضية للاقتصاد العالمي.

و عموما انغمست جلّ دول العالم في متاهات متناقضة قصد التخفيف من وطأة الأزمة الكونية التي نعيشها اليوم، ذلك أن هذه الدول راودها الحنين إلى تعديل الدولة و تأمين المؤسسات و حماية السوق الداخلية، و الحال أن نفس هذه الدول كانت تدعو بشدة و إلى عهد قريب إلى تخلي الدولة عن دورها التعديلي و تفويضه للسوق و خصخصة المؤسسات العمومية و فتح الأسواق على مصراعيها أمام السلع و الخدمات الأجنبية. و من ناحية أخرى جنحت جلّ الدول إلى تقزيم دور السوق في تعديل المنظومة الرأسمالية، ذلك أنه إلى حدود الحرب العالمية الثانية كانت السوق تفتح المجال واسعا لاستغلال الفئات الاجتماعية الكادحة، غير أن السوق كانت تقوم أيضا بتطهير المنظومة الرأسمالية من "المؤسسات المتعثرة" أي من المؤسسات المفلسة و المُتهالكة. أما اليوم فقد أضاعت السوق هذا الدور الإيجابي إذ أصبحت الدول تسعى قدر الإمكان للمحافظة على المؤسسات الخاصة العليلة و إن كان ذلك على حساب المجموعة الوطنية و بصورة أدق على حساب الطبقة العاملة.

و أهم ما يستنتج من مجمل ما سبق ما يلي :

أ- إن الأزمة العالمية الحالية هي ليست بأزمة مالية ظرفية و إنما هي أزمة اقتصادية هيكلية تمسّ المنظومة الرأسمالية برمتها، و لم تكن هذه الأزمة الخانقة وليدة اليوم بل إن جذورها تعود إلى أواسط السبعينات و بالخصوص إلى أواسط الثمانينيات من القرن الماضي.

ب- إن هذه الأزمة الخائفة تتبع من تناقض حاد و متزايد بيت العرض و الطلب أي بين القدرة على الإنتاج و القدرة على الاستهلاك، و يكمن رأس الداء و البلاء لهذه الأزمة في التراجع الفادح للقدرة الشرائية للطبقة الشغيلة الناتج بدوره عن اختلال كبير في موازين القوى بين الأطراف الاجتماعية لصالح اصحاب الاعمال و على حساب الطبقة العاملة.

ت- أن الدول لازالت تعالج هذه الأزمة بصورة انفرادية و عشوائية و خاطئة، و الحال أنه لأزمة عالمية لا توجد حلولاً قطرية انعزالية. علماً و أن القرارات التي ما انفكت تتخذها المجموعات الدولية كـ "مجموعة العشرين" لا تمثل رؤى توافقية متناسقة و شمولية و إنما لوائح تليفقية لرؤى مبتورة و أنانية.

ث- أن الدول لازالت تعالج هذه الأزمة على مستوى ظواهرها و ليس على صعيد خفاياها، ذلك أن أغلب الإجراءات التي تم اتخاذها إلى حد الآن تمحورت بالأساس حول إنقاذ الأجهزة المصرفية عبر ضخ أموال طائلة من طرف الدولة في هذه الأجهزة بغية تجنبها الإفلاس. و في حقيقة الأمر فإن الحل الجذري و الهيكلي للأزمة الحالية لا يكمن في إنقاذ أو هيكلية الأجهزة المالية و إنما في إرساء علاقات أكثر توازناً بين الأطراف الاجتماعية بغاية دفع التشغيل و تحسين الطاقة الشرائية للعمال أي بغاية جعل الطلب يواكب العرض بصورة هيكلية و دائمة.

ج- أن الدول لازالت تتعاطي مع الأزمة بالتركيز على العرض أي على الإنتاج دون إعطاء أهمية تذكر للطلب أي الاستهلاك، و الحال أن أصل الداء يكمن في انحصار الاستهلاك مقارنة بطاقات الإنتاج الهائلة المتوفرة للبشرية.

ح- أن الدول لازالت تتعامل مع هذه الأزمة من خلال مؤازرة الأثرياء و تفجير الفئات الوسطى و المعوزة، من ذلك أن جلّ برامج الإنقاذ التي بلورتها البلدان الغنية اعتمدت موارد مالية متأتية من تزايد تداين هذه الدول أو من زيادة الضغط الجبائي أو من طبع النقود بدون واعز و لا رقيب، وهي آليات لا يمكن أن تؤدي آخر الأمر إلا إلى تآكل الطبقة الوسطى (تضخم مالي، تهرئه جبائية..) و تسارع التراجع في الطلب و احتداد الأزمة.

خ- أن بؤادر جنوح الدول إلى الحماية المجحفة بدأت تظهر في الأفق. و إن تفشت في السنين المقبلة هذه النزعة الحمائية فإنها ستمثل بحق الضربة القاضية للاقتصاد العالمي.

و عموماً فإن الدول لازالت تتفاعل مع الأزمة بـ "المقلوب" كأن تعالج كل دولة بمفردها هذه الأزمة عوض أن تُسوى معالجة وفاقية كونية لهذه الأزمة، أو أن تُعنى هذا الدول بالعرض و الحال أن العلة تكمن في الطلب، أو أن تساند هذه الدول الأثرياء مع إرهاب الفئات الفقيرة المتوسطة بتجمد الأجور و تشديد

الجباية... و خلاصة القول فإن جَلّ الدول لا زالت تعالج ظاهراً الأمور لا خفياً أي علامات العلة لا العلة في حد ذاتها. ولهذا السبب سوف تدوم طويلاً هذه الأزمة و سوف يكون لها انعكاسات وخيمة للغاية.

III – تداعيات الأزمة الحالية على البطالة و التشغيل

كما أشرنا إليه أعلاه مثل تضخم البطالة و هشاشة التشغيل أبرز إفرزات الأزمة الاقتصادية الهيكلية الحالية. غير أن أغلب المعطيات الإحصائية المتوفرة لا تعطي صورة دقيقة و شاملة عن ظاهري البطالة و التشغيل في العالم. فمن الناحية الكمية لا تعطي هذه الإحصائيات بعض الشرائح من البطالين كالمُعرضين عن طلب العمل بسبب بأسهم في التحصل على شغل. أما من الناحية النوعية فإن جَلّ الإحصائيات المتوفرة لا تعطي صورة دقيقة عن ظاهرة التشغيل من حيث درجة الهشاشة و تطورها، ذلك أن هذه الإحصائيات لا توفر معطيات شافية عن عدّة أنماط من التشغيل الهشّة كالعاملين بوقت جزئي أو العاملين بعقود محدودة المدة أو المشتغلين بالمناولة أو الناشطين لمدة محدودة في نطاق برامج تشغيل حكومية أو المتعرضين لبطالة مقنّعة سائدة في عدة نشاطات اقتصادية و بالخصوص في التجارة الموازية، أو المعينين العائليين المشتغلين بضعة أيام بدون مقابل.

و قد ساهمت التحويلات التي أدخلت على منهجية مسح السكان و التشغيل في تفاقم البلبلة من حيث مصداقية المعطيات الإحصائية المتعلقة بالبطالة و التشغيل. ذلك أنه إلى حدود أوائل العشرية الحالية كان النشيط المُشتغل يُعرّف بكونه "الشخص الذي اشتغل على الأقل يوم خلال الأسبوع السابق للمسح أو التعداد"، غير أنه بداية من أواسط العشرية الحالية أصبح النشيط المُشتغل يُعرّف بكونه "الشخص الذي اشتغل على الأقل ساعة خلال الأسبوع السابق للمسح أو التعداد و ذلك بمقابل أو دون مقابل". و يهدف هذا التحوير في المصطلحات إلى التقليل بصورة مفتعلة من ظاهرة البطالة التي أصبحت تسود العالم و تضنيه.

و على مستوى العالم العربي تضاف إلى هذه الثغرات التي تشكو منها أغلب المعطيات الإحصائية المتعلقة بالبطالة و التشغيل في العالم نقائص جمّة أخرى نذكر منها بالخصوص :

أ- غياب كلي أو شبه كلي لمعطيات إحصائية تهم البطالة و التشغيل بأغلب البلدان العربية، ذلك أن هذه المعطيات لا تتوفر بالقدر الكافي إلا في سبعة بلدان عربية وهي السعودية و الكويت و سوريا و مصر و تونس و الجزائر و المغرب و الأردن.

ب- البطء الشديد في تحديث البيانات الإحصائيات المتعلقة بالبطالة و التشغيل في جلّ البلدان العربية، من ذلك مثلا أن المعطيات المتعلقة بالبطالة سنة 2008 لا توجد إلا في عدد قليل جدا من الدول.

و تُمثل هذه النقائص الجمة في المعطيات الإحصائيات حاجزا كبيرا في تناول حركية البطالة و التشغيل في العالم العربي من حيث الزمان و المكان.

و لهذا السبب اقتصرنا في تحليلنا لانعكاسات الأزمة الاقتصادية الحالية على البطالة في العالم على المعطيات الإحصائية التي تنشرها بانتظام "منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية" و التي تغطي 31 دولة تُعتبر من أكثر البلدان تصنيعا في العالم. و أهم ما يُستنتج من هذه المعطيات ما يلي (انظر جدول رقم 1) :

أ- تضحّت البطالة بشكل مذهل على مستوى "منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية" إذ قفزت نسبة البطالة في هذه المنظمة من 5.9% في يوليو- تموز 2008 إلى 8.5% في يوليو- تموز 2009 ، أي أن نسبة البطالة هذه تزايدت بما يقارب 44% في ظرف سنة فقط، وهي ظاهرة نادرة ما حدثت عبر التاريخ في مثل هذه البلدان.

ت- أدّت الأزمة الحالية إلى استفحال البطالة في كلّ البلدان التابعة لهذه المنظمة دون استثناء و إن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

ث- على مستوى "مجموعة السبعة الكبار" التي كانت ولا زالت تمثل القاطرة الدافعة لبقية اقتصاد العالم فإن نسبة البطالة تصاعدت بنسق يقارب ما لوحظ على مستوى "منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية" ككلّ، إذ ارتفعت نسبة البطالة في "مجموعة السبعة" من 5.8% في يوليو 2008 إلى 8.2% في يوليو 2009 ، أي أن نسبة البطالة تزايدت بما يقارب 41% في ظرف سنة.

ج- شهدت الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أعظم اقتصاد في العالم، أسرع نسق في تصاعد البطالة مقارنة ببقية البلدان التابعة لـ"مجموعة السبع"، حيث قفزت نسبة البطالة في هذا البلد من 5.7% في يوليو 2008 إلى 9.4% في يوليو 2009، أي أن نسبة البطالة تزايدت بما يقارب 65% في ظرف سنة. و نلاحظ هنا أن نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بلغت 9.7% في اغسطس- آب 2009 ، وهي نسبة لم يشهدها هذا البلد منذ جوان 1983. كما نلاحظ أنه منذ بداية النكسة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية أي منذ شهر ديسمبر 2007 أضع هذا البلد

ما يقارب 6.9 مليون مواطن شغل، وهو رقم كارثي لا فقط على الاقتصاد الأمريكي و إنما أيضا على مجمل اقتصاد العالم.(المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)

ح- على مستوى "الاتحاد الأوروبي" الذي كان و لازال يُمثل أهم طرف في المبادلات التجارية لعدة بلدان عربية، تصاعدت نسبة البطالة بصورة محسوسة و إن كان ذلك بنسق دون النسق الذي حصل في الولايات المتحدة الأمريكية أو في اليابان. ذلك أن نسبة البطالة في "الاتحاد الأوروبي" ارتفعت من 6.9% في يوليو 2008 إلى 9.0% في يوليو 2009 ، أي بتزايد قدره 30% في ظرف سنة. و قد بلغ هذا التزايد في نسبة البطالة مستوى يفوق بكثير معدل "الاتحاد الأوروبي" في كل من إيرلندا (+112%) و الدنمرك (+103%) و إسبانيا (65%) و السويد (+61%).

خ- بلغت نسبة البطالة في جويلية 2009 مستوى لا يطاق في إسبانيا (18.5%) و بدرجة أقل في إيرلندا (12.5%) ، و الحال أن هذين البلدين كانا يعتبران إلى عهد قريب من محققي المعجزات الاقتصادية. ويعود التدرج الكارثي لإسبانيا من حيث البطالة بالأساس إلى انغماس هذا البلد في أتون المضاربات العقارية.

د- و على مستوى الأقطاب الأربعة في "الاتحاد الأوروبي"، أي ألمانيا و فرنسا و إيطاليا و بريطانيا، يبدو نسق تزايد البطالة بطيء نوعا ما مقارنة بما حدث في بلدان صناعية أخرى. غير أن هذه الأقطاب الأربعة تتميز منذ مدة بنسب بطالة مرتفعة، ذلك أن هذه النسب كانت في يوليو 2008 ، أي قبل انفجار الأزمة بأوروبا، في حدود 7.8% بفرنسا و 7.3% في ألمانيا و 6.8% بإيطاليا و 5.6% في بريطانيا. و في جويلية 2009 أصبحت هذه النسب 7.7% في بريطانيا (+38%) و 9.8% في فرنسا (+26%) و 7.4% في إيطاليا (+9%) و 7.7% في ألمانيا (+5%).(المصدر: اوروستات – شبكة الانترنت)

و عموما تدرجت البطالة في كل البلدان المصنّعة نحو التصاعد بنسق سريع للغاية خلال السنة المنقضية، أي منذ اندلاع الأزمة الحالية. و قد مسّ هذا التزايد في البطالة مجمل النشاطات الاقتصادية و بالخصوص قطاع البنوك و التأمين و قطاع البناء و قطاع صناعة السيارات.

و قد نتج تسارع النسق في تسريح العاملين في قطاع البنوك و التأمين عن إفلاس عدد كبير من الصارف و الشركات المالية أو عن تقليص حجم المشتغلين في هذا القطاع خصوصا في المؤسسات التي لازالت تواجه صعوبات جمّة من حيث توازناتها المالية. أما قطاع البناء فقد أفرز بطالة مهولة بسبب كساد هذا النشاط نتيجة تراجع القروض المُسخرة لاقتناء المنازل. و كذلك كان الحال لقطاع صنع السيارات الذي

تقلصت بقدر كبير مبيعاته نتيجة انحصار القروض المعدة لهذا الغرض، علما و أنه قبل انفجار الأزمة كان قسطا هاما من السيارات لا يباع إلا عن طريق الاقتراض.

و في السنين المقبلة يُنتظر أن يكون لكساد هذه القطاعات الاقتصادية الدافعة وقعا سيئا للغاية على التشغيل في بقية النشاطات الاقتصادية الأخرى. من ذلك مثلا أن أزمة قطاع السيارات سرعان ما تنعكس سلبيا على نشاطات أخرى كالمناجم و الصلب و البلاستيك و المطاط و البلور و غيرها، و كذلك الحال بالنسبة لقطاع البناء إذ سرعان ما ينعكس تراخي هذا القطاع على نشاطات أخرى مثل مواد البناء و صناعات الحديد و الخشب و البلور و الدهن و غيرها.

و مع تفاقم البطالة و تراجع الدخل تجنح جلاّ الأسر إلى التوقف مما ينعكس على سلبيا على القطاعات المنتجة لحاجيات حياتية (الفلاحة و الصناعات الغذائية و صناعة الملابس و الأحذية) أو على القطاعات المختصة في نشاطات كمالية (بالخصوص السياحة). و يعني ذلك أننا نعيش اليوم بداية الأزمة الاقتصادية العالمية لا نهايتها. و يعني ذلك أيضا أن البطالة التي ما فتئت تنفث في البلدان المصنعة سوف تنعكس سلبا و لو بعد حين على أغلب البلدان العربية.

IV – آفاق التشغيل و البطالة في البلدان العربية

ينتظر في السنين المقبلة أن يكون لتفشي البطالة في البلدان المصنعة تداعيات وخيمة على البطالة و التشغيل في أغلب البلدان العربية. غير أن هذه التداعيات لن يكون لها نفس الضرر في مختلف البلدان العربية. و في هذا السياق يمكن تقسيم هذه البلدان إلى أربعة أصناف.

أ- الصنف الأول: و هو الصنف الذي يشمل بلدانا قليلة السكان و ذات موارد مهمة للغاية متأتية بالأساس من ريع النفط و الغاز و من فوائد المدخرات، و يغطي هذا الصنف ليبيا و كلّ البلدان المتواجدة بالجزيرة العربية باستثناء اليمن. و قد تشهد هذه البلدان في السنين المقبلة بعض التراجع في مواردها المتأتية من المحروقات بسبب التباطؤ في استهلاك الطاقة في جلاّ أنحاء العالم، كما يُرتقب تقلص موارد هذه البلدان المتأتية من فوائد المدخرات. و يُنتظر أن ينعكس سلبيا تردي موارد هذه البلدان بالأساس على قطاع البناء المُشغل بقدر كبير للعمالة الأجنبية، وهي عمالة يسهل التخلص منها في حالة استمرار الكساد. و تبعا لذلك فإن هذه البلدان غير معرضة لهزات اجتماعية عنيفة لا فقط بسبب اكتسابها لأموال احتياطية مهمة و إنما أيضا بسبب اكتسابها مرونة

كبيرة في تعاملها مع العمالة الأجنبية. علما و أن هذه البلدان كانت و لا زالت تتميز بنسب بطالة مُحتملة كالتالي سادت سنة 2007 في الكويت (1.3%) أو في الإمارات العربية المتحدة (4.0%) أو في السعودية (5.6%) (أنظر جدول 2).

ب- الصنف الثاني: و هو الصنف الذي يشمل بلدانا ذات موارد مهمة متأتية بالأساس من ريع النفط و الغاز و لكنها ذات كثافة سكانية عالية. و يغطي هذا الصنف العراق و السودان و الجزائر. و قد تتعرض هذه البلدان في السنين المقبلة لبعض التراجع في مواردها المتأتية من المحروقات بسبب التباطؤ في استهلاك الطاقة في جلّ أنحاء العالم. و يُرتقب أن يكون لهذا التراجع في الموارد وقعا خطيرا للغاية على المبيعات العمومية و المدفوعات الخارجية و بالتالي على التشغيل و الغذاء و الخدمات العمومية كالصحة و التعليم و غيرها. و يعني ذلك أن هذه البلدان معرضة إلى هزات اجتماعية عنيفة خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار نسب البطالة المرتفعة السائدة بعد في هذه البلدان (حالة الجزائر مثلا بنسبة بطالة تقارب 14% سنة 2007) (أنظر جدول 2).

ت- الصنف الثالث : و هو الصنف الذي يشمل بلدانا ذات موارد متواضعة متأتية بالخصوص من تحويلات المهاجرين و السياحة. و يغطي هذا الصنف اليمن و الأردن و فلسطين و لبنان و مصر. و يرتبط مصير هذه البلدان ارتباطا عضويا ببلدان الخليج و ليبيا، ذلك أن مواردهم من الهجرة و السياحة متأتية بقدر كبير من هذه البلدان. و في حالة تردي مجحف في موارد الخليج و ليبيا فإنه سينعكس انعكاسا سلبيا للغاية على مصر و الشام و جنوب الجزيرة لا فقط من حيث التشغيل و إنما أيضا من حيث الغذاء و المرافق العمومية الأساسية.

ث- الصنف الرابع : و هو الصنف الذي يشمل بلدانا ذات موارد متواضعة متأتية من صادرات بعض المواد الصناعية (و بالخصوص الملابس و الأحذية و قطع السيارات) و السياحة و تحويلات المهاجرين. و يغطي هذا الصنف سوريا و تونس و المغرب. و يرتبط مصير هذه البلدان ارتباطا وثيقا بالاتحاد الأوروبي، ذلك أن جلّ مواردهم تتأتى من هذه المنطقة. و مما لا شك فيه أن هذه البلدان مُعرضة أكثر من غيرها لهزات اجتماعية عنيفة بسبب الكساد الذي ما فتئ يعاني منه الاتحاد الأوروبي. و في حالة استمرار هذا الكساد طويلا في هذه المنطقة فسوف يكون لذلك وقعا سيئا للغاية على المدفوعات الخارجية لهذا الصنف من البلدان، و تبعا لذلك فسوف تشهد هذه البلدان بالخصوص عجزا غذائيا خطيرا و نسب بطالة لا تطاق. علما و أن هذه البلدان تشكو بعد من نسب بطالة مرتفعة كالتالي تسود في تونس (14.1%) و المغرب (9.5%) و سوريا (8.4%) (المصدر : منظمة العمل الدولية).

و عموماً يُرتقب في السنين المقبلة أن تشهد بعض البلدان العربية ضغوطاً حادة و خانقة منها بالخصوص البلدان المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاتحاد الأوروبي (سوريا و تونس و المغرب) و بدرجة أقل البلدان ذات الكثافة السكانية العالية و الموارد المتأتية بالأساس من المحروقات (العراق و السودان و الجزائر).

V – توصيات عامة لمواجهة الأزمة عربياً

يمكن تقسم هذه التوصيات إلى نوعين: نوع يُعنى بمواجهة الأزمة و نوع آخر يُعنى بالتصورات الإستراتيجية لما بعد الأزمة.

وفي إطار مواجهة الأزمة يمكن الاقتصار على أهم التوصيات التالية:

أ- سن سياسة أجور عقلانية تعتمد التحسين المستمر و الموضوعي لهذه الأجور بغاية المحافظة بل تحسين القدرة الشرائية للطبقة العاملة. و ترمي هذه السياسة بالأساس إلى دفع الطلب الداخلي لكلّ قطر عربي تعويضاً لتراجع الطلب الخارجي أي التصدير. و تهتم هذه السياسة بالخصوص الصنف الرابع من البلدان العربية و بدرجة أقل الصنف الثالث.

ب- وضع برامج أشغال عمومية ذات كثافة تشغيلية عالية تُعنى بمقاومة آفات التصحر و الانجراف على مستوى الوطن العربي، من ناحية، و بالبنية التحتية خصوصاً في ميدان المواصلات، من ناحية أخرى. و تهتم هذه البرامج كلّ الأقطار العربية بدون استثناء.

ت- انشاء صناديق بطالة تُعنى بالخصوص بالعمال الذين فقدوا فجأة شغلهم بعد سنوات طويلة من العمل. و ترمي هذه الصناديق إلى ضمان حد أدنى من الدخل لهذه الشرائح من الشغاليين خلال الفترات الانتقالية. و تهتم هذه الصناديق بالخصوص الصنف الرابع من البلدان العربية و بدرجة أقل الصنف الثالث.

ث- انشاء صناديق تُعنى باعادة تاهيل عدد من المسرحين قصد تيسير إدماجهم من جديد في الحياة المهنية. و تهتم هذه الصناديق كلّ الأقطار العربية و بالخصوص الصنف الثالث و الرابع من هذه الأقطار.

ج- انشاء صناديق تُعنى بامتصاص العمال المهاجرين المُعرضين للعودة القسرية. و تهتم هذه الصناديق كلّ الأقطار العربية و بالخصوص الصنف الثالث و الرابع من هذه الأقطار.

ح- تعبئة موارد مالية مهمة تُسخر لنجدة صناديق الضمان الاجتماعي، وهي صناديق مُعرضة لاختلالات مالية خانقة بسبب تراجع مواردها و تصاعد نفقتها. و تهم هذه المبادرة كلّ الأقطار العربية بدون استثناء.

و تُحتم هذه السياسات و البرامج و الصناديق تعبئة موارد مالية مهمة للغاية يتم رصدها للتصرف لمؤسسة مالية عربية ك"الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية". و يفترض نجاح هذه المبادرات الكف عن تبذير موارد المجموعة الوطنية و بالخصوص الإعراض عن التسلح المشط.

أما التوصيات التي تُعنى بما بعد الأزمة فهي تعد خمسة:

أ- وضع واعتماد إستراتيجية تربوية-تكوينية طويلة المدى تُعنى لا فقط بالكم (وهذا حصل بعد في أغلب البلدان العربية) و إنما أيضا و بالخصوص بالكيف. ذلك أن تفاقم البطالة في كثير من الأقطار العربية نتج عن عدم التلاؤم بين ما تفرزه المنظومات التربوية و ما تحتاجه أسواق الشغل.

ب- وضع استراتيجية أمن غذائي عربي أسوة بإستراتيجية الأمن الغذائي الأوروبي، ذلك أنه من أخطر و أعوص العضلات التي يعاني منها العالم العربي التبعية الغذائية المُجففة و الخانقة. و لتكريس هذه الإستراتيجية يمتلك العالم العربي كلّ مقوماتها المادية و البشرية و لا تنقصه في هذا المضمار إلا الإرادة و العزيمة.

ت- وضع استراتيجية بديلة تُعنى برفع قيمة الفوائض المالية للعالم العربي بأكثر نجاعة و عقلانية. و تقترض هذه الإستراتيجية توجيه قسط وافر من هذه الفوائض المالية للاستثمار في قطاعات اقتصادية حساسة داخل الأقطار العربية.

ث- إرساء اتفاق تعاون و شراكة حقيقي و فعّال بين العالم العربي و الإتحاد الأوروبي يضمن حرية التنقل لا فقط للسلع و الخدمات و إنما أيضا لرؤوس الأموال و الشغّالين.

ج- الدعوة لإعادة النظر بصورة جذرية في العلاقات المهنية بين الأطراف الاجتماعية السائدة حاليا في العالم. ذلك أنه لا يوجد للأزمة الاقتصادية الحالية إلا مخرجا واحدا يتمثل في إرساء علاقات مهنية بين الأطراف الاجتماعية (الدولة و منظمات اصحاب العمل و منظمات العمال) تتلاءم مع الففرة التكنولوجية التي شهدتها العالم بداية من أوسط الثمانينيات. و يقتضي هذا المخرج تقليص مدة العمل الأسبوعية بصورة محسوسة، من ناحية، و تحسين القدرة الشرائية للشغّالين بنسق مرموق و منتظم، من ناحية أخرى. و من ميزات هذا المخرج إفراز مسار جدلي تراكمي قوامه

دفع الطلب و تنشيط الاستثمار و زوال البطالة و تحقيق نسب نمو مرموقة و مسترسلة، و يعني ذلك زوال الكساد الاقتصادي و التوتر الاجتماعي. و ليس هذا المخرج من باب البدع أو من باب الأحلام الطوباوية و إنما هو مشروعاً اقتصادياً-اجتماعياً قابلاً للتكريس إذا ما توفرت بعض الشروط منها بالخصوص الوفاق العالمي. و تاريخياً ساعد الربح المهم في الإنتاجية الذي تحقق خلال "الثلاثينية المجيدة 1945-1975" نتيجة انتشار ظاهرة التقسيم الفني للعمل على إرساء علاقات تفاوضية بين الأطراف الاجتماعية قوامها التحسين المستمر للقدرة الشرائية للشغالين مع تقليص محسوس في مدة العمل. و قد أدى هذا النمط من العلاقات إلى بحجة شملت كلّ الفئات الاجتماعية و إلى زوال النكسات الاقتصادية. و كما أشرنا إليه أعلاه فإن البشرية تكتسب اليوم طاقات إنتاج و إنتاجية هائلة نتيجة الثورة التكنولوجية التي تحققت منذ أواسط الثمانينيات. و توفر هذه الطاقات المناخ الموضوعي الملائم لإرساء علاقات مهنية متطورة قوامها تقليص مدة العمل و تحسين الطاقة الشرائية للشغالين، دون المساس بمصالح الأعراف. و بصورة أوضح فإن هذا المخرج له انعكاسات إيجابية للغاية لا فقط على الشغالين و إنما أيضاً على الأعراف و الدول، أي على المنظومة الرأسمالية برمتها.

حسين الديماسي

سبتمبر 2009

جدول 1

تطور نسبة البطالة في البلدان التابعة لـ "منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية"

الفارق		جويلية 2009	جويلية 2008	
بالنسبة	بالنقط المئوية			
+44%	+2.6	8.5	5.9	مجموع بلدان "منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية"
+41%	+2.4	8.2	5.8	مجموعة السبعة الكبار
+65%	+3.7	9.4	5.7	الولايات المتحدة الأمريكية
+43%	+1.7	5.7	4.0	اليابان
+30%	+2.1	9.0	6.9	الاتحاد الأوربي
+28%	+2.1	9.5	7.4	منطقة الأورو
+65%	+7.3	18.5	11.2	إسبانيا
+112%	+6.6	12.5	5.9	إرلندا
+19%	+1.9	12.0	10.1	سلوفاكيا
+32%	+2.5	10.3	7.8	المجر
+26%	+2.0	9.8	7.8	فرنسا
+23%	+1.7	9.2	7.5	البرتغال
+61%	+3.5	9.2	5.7	السويد
+16%	+1.2	8.7	7.5	اليونان
+36%	+2.3	8.7	6.4	فنلدى
+19%	+1.3	8.2	6.9	بولونيا
+21%	+1.4	8.0	6.6	بلجيكا
+5%	+0.4	7.7	7.3	ألمانيا
+38%	+2.1	7.7	5.6	المملكة المتحدة
+9%	+0.6	7.4	6.8	إيطاليا
+45%	+2.0	6.4	4.4	تشيكيا
+56%	+2.3	6.4	4.1	اللكنبور
+103%	+3.0	5.9	2.9	دانمرك
+29%	+1.0	4.4	3.4	النمسا
+31%	+0.8	3.4	2.6	هولندا
+26%	+2.6	12.5	9.9	تركيا
+41%	+2.5	8.6	6.1	كندا
+54%	+2.1	6.0	3.9	زندا الجديدة
+35%	+1.5	5.8	4.3	أستراليا
+46%	+1.8	5.7	3.9	المكسيك
+17%	+0.6	4.1	3.5	سويسرا
+23%	+0.7	3.8	3.1	كوريا الجنوبية
+29%	+0.7	3.1	2.4	النرفاج

المصدر : "منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية"

جدول 2
البطالة في بعض البلدان العربية (سنة 2007)

نسبة البطالة	حجم البطالة (بالآلاف)	
-	2 300	السودان
10.6	2 135	مصر***
13.8	1 375	الجزائر
9.5	1 089	المغرب
14.1	508	تونس
5.6	463	السعودية
8.4	455	سوريا
9.0	110	لبنان
4.0	77	الإمارات العربية المتحدة**
1.3	25	الكويت*

المصدر: "مكتب العمل الدولي" 2006* 2008** 2006***

جدول 3
هيكلية قوى العمل في بعض البلدان العربية حسب قطاعات النشاط (%)

المجموع	نشاطات أخرى	الخدمات غير السلعية	الخدمات السلعية	البناء و الأشغال العامة	الصناعات التحويلية	الزراعة و الصيد البحري	
100%	2.3%	16.8%	16.4%	6.6%	3.7%	54.1%	اليمن (1999)
100%	-	-	-	8.3%	11.8%	42.1%	المغرب (2007)
100%	4.1%	21.3%	22.2%	9.6%	11.1%	31.7%	مصر (2007)
100%	5.7%	25.3%	25.0%	12.4%	10.9%	20.7%	الجزائر (2004)
100%	2.1%	18.4%	30.1%	12.3%	18.8%	18.3%	تونس (2007)
100%	4.2%	64.4%	17.3%	2.8%	4.9%	6.4%	عمان (2000)
100%	5.9%	13.4%	38.7%	29.0%	8.0%	4.9%	الإمارات العربية المتحدة (2005)
100%	7.5%	35.2%	36.7%	9.4%	6.4%	4.8%	السعودية (2008)
100%	6.9%	22.4%	49.4%	14.2%	4.4%	2.7%	الكويت (2005)
100%	7.7%	19.4%	34.3%	26.7%	9.1%	2.7%	قطر (2004)
100%	8.0%	25.2%	39.0%	9.1%	17.2%	1.5%	البحرين (2001)

المصدر: "مكتب العمل الدولي"

• الآراء الواردة تعبر عن رأي الباحث